الأمم المتحدة S/2017/563

مجلس الأمن

Distr.: General
30 June 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

أولا – مقدمة

١ – في رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (S/2016/1129)، مدَّد مجلس الأمن ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وطلب مني أن أقدم تقريرا كل ستة أشهر عن تنفيذ ولايته. ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ويقدم لمحة عامة عن التطورات والاتجاهات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويعرض التقرير أيضاً الأنشطة التي قام بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

ثانيا – التطورات والاتجاهات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

٢ – اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بالحل السلمي للأزمة التي أعقبت الانتخابات في غامبيا؛ والمبادرات الحكومية الرامية إلى تعزيز التنمية في كابو فيردي وغانا؛ والإصلاحات السياسية والأعمال التحضيرية للانتخابات في السنغال وسيراليون وليبريا. وفي حين أن بعض التقدم قد أحرز في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، فلا تزال الحالة الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل هشة. وما زالت الأنشطة الإرهابية والجريمة العابرة للحدود، ولا سيما القرصنة والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، تشكل تهديدات خطيرة لاستقرار المنطقة. وعلى الرغم من الجهود الإقليمية المبذولة لمكافحة جماعة بوكو حرام، فقد أدى استمرار العنف إلى تعميق أزمة إنسانية خطيرة وقصور في التنمية في منطقة حوض بحيرة تشاد. وفي الفترة من ٢ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠١٧، قيّم وفد من مجلس الأمن الحالة وأذكى الوعي بالأزمة. وأفضت الزيارة إلى اعتماد القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) في ٣١ آذار/مارس. وفي غضون ذلك، انتُخب في مؤتمر القمة العادي الحادي والخمسين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد في مونروفيا في ٤ حزيران/يونيه، رئيس توغو، فاوري إيسوزيمنا غناسينغبي، رئيسا للجماعة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف – الاتجاهات السائدة في مجالي السياسة والحوكمة

٣ – في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أدى رئيس غامبيا، أداما بارو، اليمين في سفارة غامبيا بداكار، حيث كان يقيم مؤقتا لأسباب أمنية عقب رفض الرئيس السابق، يحيى أ. ج. ج. جامع، قبول الهزيمة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقد أسفرت الجهود الدبلوماسية التي بذلها رؤساء البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية، بدعم من ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٣٧ (٢٠١٧)، عن مغادرة الرئيس السابق البلد في ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧. وعاد الرئيس بارو إلى غامبيا في ٢٦ كانون الثاني/يناير وشرع في تركيز جهوده على إنشاء حكومة جديدة، ودعم إجراء الانتخابات التشريعية والتحضير لها، ووضع رؤية مشتركة للبلد بالتشاور مع أعضاء الائتلاف الحاكم. وأسفرت الانتخابات التشريعية، التي أُجريت في ٦ نيسان/أبريل، عن حصول الحزب الديمقراطي الموحد، أحد أحزاب الائتلاف الحاكم بقيادة وزير الخارجية الحالي أ. ن. م. أوساينو داربوي، على أغلبية مطلقة في الجمعية الوطنية.

٤ – وفي كابو فيردي، تقدمت الحكومة التي يقودها رئيس الوزراء خوسيه أوليسيس كوريا إي سيلفا في تنفيذ خطتها الإصلاحية التي تركز على الخصخصة، واللامركزية، والاستثمارات في قطاع السياحة.

٥ – وفي غانا، قام الرئيس نانا أدو دانكوا أكوفو – أدو بتعيين ٥٤ وزيرا ونائب وزير للعمل في حكومته، حيث زاد العدد الإجمالي للوزراء إلى ١١٠، مقابل ٧٨ في ظل الإدارة السابقة. وشرعت الحكومة فورا في تنفيذ أولوياتها الرئيسية لإيجاد فرص عمل؛ وتحقيق استقرار اقتصادي؛ وتهيئة بيئة مؤاتية للأعمال؛ وإحياء القطاع الزراعي في البلد؛ والاستثمار في قطاع الصحة.

٦ – وفي كوت ديفوار، كوِّنت حكومة جديدة بقيادة رئيس الوزراء أمادو غون كوليبالي في ١١ كانون الثاني/يناير. وتمشيا مع الأحكام التي أُجيزت عبر الاستفتاء الدستوري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تولّى دانييل كابلان دونكان، الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء في الفترة الأولى لولاية الرئيس الحسن واتارا، منصب نائب الرئيس الذي أُنشئ حديثا. ومنذ كانون الثاني/يناير، شهد البلد سلسلة من الثورات وأحداث التمرد من جانب جنود يطالبون الحكومة بتعويضات مالية. وهذه الأحداث تؤكد التحديات التي ما زال يتعين معالجتها في مجال إصلاح قطاع الأمن.

٧ – وفي غينيا، أعربت المعارضة عن أسفها لأن الانتخابات المحلية لم تعقد في شباط/فبراير، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق السياسي المبرم في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بين الحكومة والمعارضة. وهناك عدد من الخطوات التي لا يزال يتعين اتخاذها قبل أن يتسنّى تنظيم الانتخابات المحلية، بما في ذلك موافقة المحكمة الدستورية على مشروع قانون لإصلاح قانون الانتخابات.

٨ – وفي السنغال، تجري التحضيرات لإجراء الانتخابات البرلمانية في ٣٠ تموز/يوليه. وتضمن تعديل قانون الانتخابات، الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في ٣ كانون الثاني/يناير، إضافة ١٥ مقعدا في البرلمان لتمثيل مواطني الشتات. وفي الوقت نفسه، أدى اعتقال عمدة داكار، خليفة سال، في ٧ آذار/مارس، وهو منافس محتمل في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩، واتهامه بالغش، إلى مناقشات حامية بشأن استقلال القضاء.

٩ – وفي سيراليون، أعلن الرئيس إرنست باي كوروما في ١٤ شباط/فبراير أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية ستجري في ٧ آذار/مارس ٢٠١٨ وأن استفتاء دستوريا سيُجرى بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٠ - وفي ليبريا، استمرت الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر.

١١ - وفي توغو، اتخذت الحكومة عددا من التدابير في سياق إجراء الانتخابات المحلية التي طال انتظارها والإصلاحات التي لم تنفّذ بعد في إطار الاتفاق السياسي الشامل لعام ٢٠٠٦. وعلى وجه الخصوص، فقد أنشئت اللجنة الوطنية للنظر في الإصلاحات الدستورية في ٣ كانون الثاني/يناير لاقتراح إصلاحات بالتنسيق مع اللجنة العليا للمصالحة وتعزيز الوحدة الوطنية. وبدأ في آذار/مارس دفع تعويضات لضحايا العنف السياسي الذي انتشر بين عامي ١٩٥٨ و ٢٠٠٥، تمشيا مع توصيات لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. وفضلا عن ذلك، في ١٩ كانون الثاني/يناير، أنشئ مجلس وطني لرصد اللامركزية وبدأت الهيئة العليا لمكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة عملها. ومع ذلك، أدان زعماء المعارضة التدابير باعتبارها غير كافية وكرروا مطالبهم بشأن إجراء الانتخابات المحلية.

١٢ - وفي بنن، أخفقت الجمعية الوطنية في تأمين الأغلبية المطلوبة للنظر في الإصلاحات الدستورية التي اقترحها الرئيس باتريس أتاناسي غويوم تالون، بما في ذلك فرض فترة ولاية رئاسية وحيدة مدتها ست سنوات؛ والتمويل العام للأحزاب السياسية؛ وحظر الاحتجاز السابق للمحاكمة وحبس الشرطة للرؤساء وأعضاء الحكومة أثناء فترة ولايتهم.

١٣ - وفي بوركينا فاسو، وعلى ضوء تدهور الحالة الأمنية، بما في ذلك احتجاجات أفراد الشرطة، قام الرئيس روش مارك كريستيان كابوري، في ٢٠ شباط/فبراير، بتعيين جان كلود بودا وزيرا للدفاع. وبعد أسبوع واحد، أقال الرئيس أيضا رؤساء الشرطة والقوات المسلحة. وإضافة إلى ذلك، أنشئت وزارة الأمن الجديدة في شباط/فبراير، واتخذت خطوات لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لإصلاح قطاع الدفاع للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وبعد أن وضعت اللجنة الدستورية مقترحات الإصلاح الدستوري في صيغتها النهائية في ١٠ كانون الثاني/يناير، جرت مشاورات إقليمية في الفترة من ١٨ آذار/مارس إلى ٢٠ نيسان/أبريل، ومن المتوقع إجراء استفتاء لاعتمادها في وقت لاحق من عام ٢٠١٧.

١٤ - وفي النيجر، ظلت الحالة السياسية تتسم بالتوتر بين الأغلبية الحاكمة والمعارضة. ولا تزال الانتخابات المحلية التي كان مقررا إجراؤها في كانون الثاني/يناير مرجاة إلى أجل غير مسمى. وحُكم غيابيا في ١٣ آذار/مارس على مرشح المعارضة في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦، هاما أمادو، بالسجن لمدة سنة بتهمة تهريب الأطفال. وفي ٢١ نيسان/أبريل، وردا على سلسلة من الإضرابات الطلابية، التي انطوى بعضها على اشتباكات عنيفة مع قوات الأمن، وقعت الحكومة اتفاقا مع ممثلي الطلاب، التزمت فيه بخفض متأخرات المنح الدراسية والاستثمار في بناء هياكل أساسية إضافية للجامعات. وإضافة إلى ذلك، قرر الرئيس، في تعديل وزاري أُجري في ١٨ نيسان/أبريل، تعيين كل من وزير العمالة والعمل والحماية الاجتماعية ووزير التعليم العالي في منصب الآخر.

١٥ - وفي موريتانيا، رفض مجلس الشيوخ، في ١٧ آذار/مارس، مشروع قانون للإصلاح الدستوري، شمل إلغاء مجلس الشيوخ وإدخال تغييرات كبيرة على المجلس الدستوري ومحكمة العدل العليا، وكذلك تعديل العلم الوطني. وكانت الجمعية الوطنية قد اعتمدت مشروع القانون بالأغلبية قبل أسبوع. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، اعتمد مجلس الوزراء مرسوما لإجراء استفتاء بشأن مشروع القانون، من المقرر إجراؤه في ١٥ تموز/يوليه.

١٦ - وفي نيجيريا، وعقب سلسلة من الاحتجاجات على المشاق الاجتماعية - الاقتصادية، وقعت في عدة مدن، أطلق الرئيس محمدو بهاري، في ٥ نيسان/أبريل، خطة الانتعاش والنمو الاقتصاديين للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وواصلت الحكومة جهودها لمكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، أوقف، في ١٩ نيسان/أبريل، رئيس وكالة الاستخبارات الوطنية وأمين الحكومة الاتحادية من عملهما في سياق ادعاءات باختلاس أموال عامة. ورغم هذه التطورات الإيجابية، فقد تركّز النقاش الوطني على غياب الرئيس من البلد لفترات طويلة لأسباب طبية.

باء - الاتجاهات الأمنية

١٧ - ظل عدم الاستقرار السائد في مالي يمتد بجذوره إلى شمال شرق بوركينا فاسو والمنطقة الغربية من النيجر. وفي ٢ آذار/مارس، اتّحد كل من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ولواء المرابطين وحركة أنصار الدين وجبهة تحرير ماسينا لتكوين تحالف جديد، هو جماعة نُصرة الإسلام والمسلمين، يتألف من زعماء ينتمون إلى خلفيات إثنية مختلفة. وأعلنت الجماعة مسؤوليتها بالفعل عن عدة هجمات مميتة ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وضد القوات المالية ومن المتوقع أن تستمر في القيام بهجمات من هذا القبيل. وفي بوركينا فاسو، زاد عدد الهجمات الإرهابية ضد أهداف عسكرية ومدنية خلال الربع الأول من السنة. وفي النيجر، ساهمت الأنشطة الإرهابية والأنشطة المتطرفة العنيفة التي انتشرت من شمال البلد في الأنشطة القتالية لجماعة بوكو حرام في الجنوب. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، قام ممثلون من هيئة لبتاكو — غورما للتنمية المتكاملة، وهي منظمة إقليمية تسعى إلى تطوير المناطق المتجاورة في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، بزيارة إلى لجنة حوض بحيرة تشاد في انجمينا، بناءً على طلب رؤساء الدول الثلاثة، لمناقشة إنشاء قوة أمنية مشتركة لمراقبة الحدود المشتركة بين البلدان الثلاثة على نحو أكثر فعالية وتعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، استمرت أنشطة عملية برخان، التي تضطلع بها القوات الفرنسية، في المنطقة، ويتمثل أحد عناصرها في تقديم الدعم إلى قوات مالي وبوركينا فاسو في إطار الجهود التي تبذلها للبحث عن الإرهابيين في مقاطعة سوم في بوركينا فاسو. وفي ١٣ نيسان/أبريل، أيّد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جلسته ٦٧٩، المفهوم الاستراتيجي للعمليات لدى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وأَذن بنشر القوة المشتركة، التي تضم نحو ٠٠٠ ٥ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين، لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا. وطلب أيضا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يأذن بنشر القوة.

١٨ - وفي نيجيريا، حدث انخفاض كبير في عدد الحوادث العنيفة في منطقة دلتا النيجر، نتيجةً لزيادة الدوريات وتوسيع نطاق برنامج العفو لدلتا النيجر، فضلا عن بذل الحكومة المزيد من الجهود الحثيثة في التوعية، تحت قيادة نائب الرئيس يمي أوسينباجو. بيد أن استمرار احتجاز زعيم الحركة الإسلامية في نيجيريا، الشيخ إبراهيم زكزكي، دون محاكمة رغم صدور أمر محكمة بإطلاق سراحه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تسبب في مزيد من الاشتباكات بين قوات الأمن وأعضاء الحركة. وإضافةً إلى ذلك، استمر توتر العلاقات بين القبائل نتيجة للاشتباكات العنيفة بين المزارعين والرعاة في منطقة الحزام الأوسط وفي مناطق أخرى. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل، أسفرت الاشتباكات بين المزارعين والرعاة عن مقتل أكثر من ٧٠٠ شخص. وشوهِدت أيضا مواجهات عنيفة بين الرعاة والمزارعين في بلدان أخرى في غرب أفريقيا، منها غانا وبنن.

١٩ - وظل إنتاج المخدرات والاتجار بها يمثل مصدرا لعدم الاستقرار. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ضبطت فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في إطار مشروع التخاطب بين المطارات، وهي مبادرة متعددة الوكالات لمكافحة الاتجار، أكثر من ٧ كيلوغرامات من الكوكايين في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس في مالي وحدها. وإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عن زيادة إنتاج القنب واستهلاكه، وكذلك عن الاتجار بالميثامفيتامين في المنطقة. وفضلا عن ذلك، في ١٠ نيسان/أبريل، وجَّهت رئيسة ليبريا، إيلين جونسون - سيرليف، رئيسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نداء إلى الدول الأعضاء في الجماعة لتعزيز النظم الرقابية وإنفاذ التشريعات لمكافحة لتزييف المواد الصيدلانية في المنطقة.

٢٠ - وظل انعدام الأمن البحري في خليج غينيا يمثل تحديا مهما. ولوحظ حدوث تحوُّل في أساليب القرصنة، من سرقة البضائع إلى اختطاف الأشخاص طلبا للفدية. ومن بين ٢٧ فردا من أفراد الطواقم البحرية تم اختطافهم في جميع أنحاء العالم طلبا للفدية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، اختُطف ١٧ منهم قبالة ساحل نيجيريا.

جيم - أعمال العنف التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام

٢١ - منذ تقريري السابق (S/2016/1072)، أُفيد بحدوث انخفاض طفيف في عدد الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام وانخفاض أكبر في عدد الوفيات في النيجر ونيجيريا. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل، أسفر ١٦١ حادثا أمنيا وقع في البلدين بتدبير من جماعة بوكو حرام عن ١٤٣ حالة وفاة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والبلدان، واصلت الجماعة شن غارات على المستوطنات الحضرية والريفية، وشنَّت هجمات بأسلحة ثقيلة على مواقع عسكرية في ولاية بورنو في نيجيريا. وفي ٩ شباط/فبراير، نصب متمردو بوكو حرام فخّا لمجندين عسكريين فرغوا من تدريبهم حديثا على طريق أجيري - ديكوا في منطقة ديكوا في ولاية بورنو. وأُفيد بتسبب الحادث في مقتل سبعة من الجنود النيجيريين وأكثر من ٣٠ من عناصر جماعة بوكو حرام. وفي ١٥ آذار/مارس، شنّ نحو ٣٠٠ من مقاتلي بوكو حرام هجوما على قسم شرطة وقاعدة عسكرية في منطقة ماغوميري، ولاية بورنو. فصدتهم القوات العسكرية، ولكن عددا من الجنود أُصيب بجروح ودُمِّرت القاعدة العسكرية. كما تواصلت الهجمات على القوافل العسكرية. واتضحت هشاشة المكاسب المتحققة من اعتدائين نُفِّذا على طريق مايدوغوري - بيو في يومي ٢٨ و ٣١ كانون الثاني/يناير، وهو الطريق الذي سبق أن أُعلن أنه آمن. وكان مما أثار القلق بصفة خاصة الاستمرار في استخدام النساء والأطفال في تنفيذ العمليات الانتحارية، بمن فيهم نساء حوامل وأمهات لديهن أطفال رضع. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، قامت ثلاث انتحاريات، تحمل إحداهن طفلا على ظهرها، بتفجير أنفسهن وقتل ١١ شخصا على الأقل وإصابة ١٤ آخرين بجروح عند نقطة تفتيش في بلدة ماغدالي في ولاية أداماوا، نيجيريا. وسُجِّلت كذلك عدة حالات اختطاف لنساء وشباب خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ولاية بورنو. وفي مقطع فيديو بُثّ في ٢٢ آذار/مارس، ردد أبو بكر شيكاو، زعيم جماعة بوكو حرام، دعوات إلى إنشاء خلافة إسلامية تشمل غرب أفريقيا كافة، في حين أفيد بأن فصيل الجماعة الذي يقوده أبو مصعب البرناوي يكثّف محاولاته لاستمالة السكان المحليين.

٢٢ - وعلى الرغم من التحديات اللوجستية والمالية المستمرة التي تواجهها فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، فقد واصلت الاضطلاع بدور رئيسي في التصدي لجماعة بوكو حرام. وأُفيد بأن الجيش

الكاميروني والجيش النيجيري قد أنقذا، بالتعاون مع القوة، أكثر من ٠٠٠ ٧ أسير كانوا محتجزين لدى الجماعة، وذلك في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل. كما أدت الهجمات المتواصلة إلى استسلام مئات من مقاتلي بوكو حرام. بيد أنه، في تطور مؤسف للأحداث، قد قصف الجيش النيجيري خطأً مخيما للمشردين داخليا في بلدة ران في ولاية بورنو، في ١٧ كانون الثاني/يناير، مما أبرز ضرورة تحسين عملية جمع المعلومات الاستخباراتية وتحسين العلاقات بين المدنيين والعسكريين فيما يتعلق بمكافحة جماعة بوكو حرام. وفي السنغال، أُلقي القبض على شخص يُشتبه في قيامه بالتجنيد لصالح الجماعة في ١٢ نيسان/أبريل، وأُحرز تقدم في إنشاء مركز لإعادة تأهيل المقاتلين السابقين في منطقة ديفا بالنيجر.

٢٣ - وفي ٦ أيار/مايو، عقب مفاوضات يسرت إجراءها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وحكومة سويسرا، أطلقت جماعة بوكو حرام سراح ٨٢ فتاة أخرى من الفتيات اللاتي أُختطفن من منطقة تشيبوك في نيسان/أبريل ٢٠١٤، ليصل بذلك العدد الإجمالي للفتيات اللاتي تم تحريرهن إلى ١٠٥ من أصل ٢٧٦ من الفتيات المختطفات. وتبذل الحكومة جهودا، بدعم من الأمم المتحدة، لإعادة إدماجهن في المجتمع. وفي ١٢ نيسان/أبريل، كشف جهاز أمن الدولة النيجيري أنه تفادى هجمات كانت مخططة ضد سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في أبوجا.

دال - الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية

٢٤ - بدأت اقتصادات غرب أفريقيا تتعافى من التدهور الذي اعترى أسعار سلع التصدير الأساسية وما صاحبه من تباطؤ اقتصادي. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يكون معدل النمو الاقتصادي في غرب أفريقيا في عام ٢٠١٧ ما مقداره ٤,٣ في المائة، في حين يتوقع المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا تحقيق أعضاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا توسُّعا يصل إلى ٧ في المائة. ووفقا لتحليل أجراه البنك الدولي، تُصنَّف كوت ديفوار والسنغال ضمن البلدان السبعة الأفضل أداءً في أفريقيا. بيد أن حكومة كوت ديفوار أعلنت في نيسان/أبريل تخفيض ثمن شراء الكاكاو بنسبة ١٠ في المائة نتيجة انخفاض الأسعار العالمية والوفرة الكبيرة في عرض المحصول. وبعد الإعلان رسميا عن دخول نيجيريا حالة كساد في عام ٢٠١٦، يتوقع أن تستأنف النمو بمعدل متواضع قدره ٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٧، مما يعكس زيادة في إنتاج النفط، وأداءً قويا في القطاع الزراعي، وتحقيق استقرار العملة الوطنية. ويتوقع كذلك أن تؤدي زيادة في إنتاج النفط إلى رفع معدل النمو في غانا ليبلغ ٦ في المائة، وهو ما من شأنه أن يساعد في معالجة ارتفاع مستوى الديون في البلد.

هاء - الاتجاهات في مجال العمل الإنساني

٢٥ - لا تزال الحالة الإنسانية العامة متردية في المنطقة، حيث تتسم بارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي، وانتشار التشرد، والقابلية للإصابة بالأوبئة. ويعزى ارتفاع مستوى الهشاشة الهيكلية المزمنة والحادة في المنطقة إلى الفقر المدقع وتغير المناخ والنزاع المسلح وانعدام الأمن، وهي مسائل لا تزال تستلزم اتخاذ إجراءات كثيرة في مجالي العمل الإنساني والتنمية. وعلى الرغم من توافر المحاصيل في منطقة الساحل بمعدل أعلى من المتوسط في عام ٢٠١٦، يواجه حوالي ٣٠ مليون شخص حالة انعدام الأمن الغذائي، ويحتاج ١٢ مليونا منهم إلى المساعدة الغذائية الطارئة، ويعاني نحو ٤,٧ ملايين طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد.

٢٦ - وفي جميع أنحاء المنطقة، يعاني ٥ ملايين شخص تقريبا تبعات التشريد القسري. وفي حين أن عدد المشردين داخليا في حوض بحيرة تشاد انخفض انخفاضا طفيفا من ٢,٦ مليون إلى ٢,٤ مليون منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، فثمة ٦,٧ ملايين شخص في منطقة الحوض يُعتبر أنهم يواجهون حالة حادة من انعدام الأمن الغذائي. وفي ولايتي بورنو ويوبي الأكثر تضررا في نيجيريا، هناك أكثر من ٠٠٠ ٤٤ شخص أُفيد بأنهم يواجهون ظروفا شبيهة بالمجاعة. وفي مالي، يعاني ٣,٨ ملايين شخص حالة انعدام الأمن الغذائي، وقد ارتفع عدد الأشخاص المشردين داخليا بنسبة تقارب ٣٠ في المائة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، ليبلغ عددهم ٠٠٠ ٤٦ شخص. وإضافةً إلى ذلك، تستضيف بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر ٥٠٠ ١٤٣ لاجئ من مالي. وحوالي ٠٠٠ ٢٤٣ من سكان منطقة ديفا بالنيجر، الذين يُقدَّر عددهم بنحو ٠٠٠ ٧٠٠ شخص، يتألفون إما من أشخاص مشردين داخليا أو لاجئين أو مواطنين من النيجر عائدين من نيجيريا.

٢٧ - وسجّلت دائرة الهجرة الوطنية في نيجيريا نحو ٠٠٠ ٢٦٠ عائد حتى نيسان/أبريل، وكذلك رجع عدد كبير من الأشخاص المشردين داخليا، إلى مناطق منها بعض المناطق المحررة حديثا. ونتيجة لزيادة إمكانية الحصول على المساعدة الغذائية، ارتفع عدد المستفيدين منها من ١,٢ مليون شخص إلى ٢,١ مليون في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس. بيد أن حاكم ولاية بورنو أفاد في أيار/مايو بأنه لم يعد في الإمكان دعم الناس لكي يعودوا إلى مناطق إقامتهم المعتادة بسبب استمرار العمليات العسكرية وواصلت السلطات تكثيف الأعمال التحضيرية من أجل إغلاق بعض مخيمات المشردين داخليا في نيجيريا. وأفيد بأن السلطات الكاميرونية أعادت أكثر من ٦٠٠ ٢ لاجئ قسرا إلى قرى حدودية في نيجيريا في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس. وفي ٢ آذار/مارس، وقعت حكومتا الكاميرون ونيجيريا اتفاقا ثلاثيا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن العودة الطوعية. وكشفت حكومة مالي عن عودة نحو ٠٠٠ ٥٧ لاجئ، معظمهم من موريتانيا، حتى نيسان/أبريل.

٢٨ - وظل نقص التمويل يحد من نطاق الاستجابة الإنسانية. فوفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يلزم توفير ٢,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٧ لتقديم المساعدة إلى ١٥ مليون شخص في ثمانية من بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وحتى ١٨ أيار/مايو، لم يُوفَّر سوى ٢٠ في المائة من ذلك المبلغ. وحتى نهاية نيسان/أبريل، وردت نسبة ١٧ في المائة فقط من مبلغ ١,٥ بليون دولار اللازم لمنطقة حوض بحيرة تشاد وحدها. وعقب النداء الذي أُطلق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تعهّدت الجهات المانحة بتقديم ٦٧٢ مليون دولار لغرض الاستجابة الإنسانية في مؤتمر عُقد في أوسلو في شباط/فبراير.

واو - الاتجاهات في مجال حقوق الإنسان

٢٩ - لوحظت تطورات إيجابية في مجال حقوق الإنسان في عدد من البلدان. ففي غامبيا، أُعيد فتح وسائط الإعلام التي أغلقها النظام السابق. وأُطلق سراح السجناء السياسيين والأشخاص الذين اعتُقلوا بصورة غير قانونية أو احتُجزوا دون أن توجَّه إليهم تهم. وإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة مجموعة من التدابير الرامية إلى ضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان وتعهدت بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. ووضعت الحكومة في أولوياتها إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة، وأعلنت أن اللجنة سوف تبدأ في تلقي شهادات الضحايا بحلول أيلول/سبتمبر. وعلاوة على ذلك، أعربت الحكومة عن التزامها بتنقيح الدستور لضمان استقلال القضاء ووسائط الإعلام، وتعزيز الرقابة المدنية على أجهزة الأمن. ورغم ما أُحرز من

تقدّم، فقد وردت تقارير في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير عن بعض حالات الاعتقال والاحتجاز لأنصار الرئيس السابق لفترات تتجاوز المدة الزمنية القصوى المحددة بموجب الدستور.

٣٠ - وفي غينيا، أعلن وزير العدل في ٢٤ آذار/مارس أن محاكمة المتهمين بالتورط في مجزرة الملعب التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ستبدأ بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وفي ١٢ آذار/مارس، جرى تسليم أبو بكر ''تومبا'' دياكيتي، معاون رئيس الدولة السابق موسى داديس كامارا من السنغال إلى غينيا، حيث وُجه إليه الاتهام بارتكاب عدد من الجرائم المرتبطة بذلك الحادث، منها القتل والاغتصاب والتعذيب. بيد أن عددا من كبار المسؤولين المتهمين لا يزالون في مناصبهم العامة، مما يثير الشكوك حول مدى جدية الحكومة في معالجة القلق السائد على نطاق واسع من الإفلات من العقاب.

٣١ - وفي بوركينا فاسو، لا تزال وتيرة تقدم المجلس الأعلى للمصالحة والوحدة الوطنية في تنفيذ ولايته بطيئة. ففي حين بدأت محاكمة الرئيس السابق، بليز كومباوريه، بصفته وزيرا للدفاع، في ٢٧ نيسان/أبريل، إلى جانب ٣٤ متهما آخر لضلوعهم في القمع العنيف للانتفاضة الشعبية التي شهدها البلد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، لم يجر حتى الآن النظر في الأسس الموضوعية للقضية. وفي موريتانيا، لا تزال الصعوبات التي تُواجه لدى استصدار شهادات الميلاد، لا سيما في أوساط بعض المجموعات العرقية والمجتمعات المحلية، تشكل مصدر قلق. حيث لم يُسجّل ما يفوق ٤٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة بصورة صحيحة، مما أدى إلى وجود أعداد كبيرة من السكان عديمي الجنسية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تفاقم خطر التهميش والاستغلال والاتجار بالبشر والاسترقاق. وفي غضون ذلك، أكدت دائرة الاستئناف في الدوائر الأفريقية الاستثنائية في السنغال، في ٢٧ نيسان/أبريل، حكمَ السجن المؤبد الصادر بحق رئيس تشاد السابق حسين حبري بعد إدانته بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

٣٢ - وفي غينيا، اتُّهمت قوات الأمن باستخدام القوة بشكل مفرط في اشتباكات مع متظاهرين في شباط/فبراير، مما أدى إلى مقتل سبعة أشخاص. وفي عدد من البلدان، منها السنغال وسيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار والنيجر ونيجيريا، فرضت السلطات حظرا على المظاهرات التي ينظمها المعارضون السياسيون، بينما أغلقت وسائط إعلام في توغو. وردا على الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية أو على التهديد بشنها، لا تزال بعض السلطات الوطنية تخضع الأشخاص الذي يُشتبه في أنهم مقاتلون متطرفون لعمليات اعتقال واحتجاز وإساءة معاملة وإعدام بلا محاكمة على نحو تعسفي. وإضافة إلى ذلك، فإن سبل الانتصاف القضائي المتاحة للضحايا لا تزال محدودة، مما يبرز أوجه الضعف في المساءلة، بموجب الصكوك القانونية الوطنية والدولية، عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة أو قوات الأمن.

زاي - الاتجاهات في مجال المسائل الجنسانية

٣٣ - في ١٠ شباط/فبراير، اعتمد مجلس وزراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أربع وثائق رئيسية تهدف إلى النهوض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وإلى إشراك المرأة في العملية السياسية وعمليات السلام والأمن، وهي إطار استراتيجي وخطة عمل بشأن المسائل الجنسانية والانتخابات، للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢؛ وخطة عمل بشأن المرأة والسلام والأمن ضمن إطار عمل الجماعة الاقتصادية لمنع نشوب النزاعات، للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢؛ وخطة عمل إقليمية لمكافحة ناسور الولادة، للفترة

٢٠١٦-٢٠١٩؛ وخريطة طريق بشأن تنفيذ القانون التكميلي للتنمية المستدامة فيما يتصل بخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد بلدان غرب أفريقيا التي وضعت خطط عمل بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى ١٤ بلداً، بعد أن اعتمدت بنن خطة عمل وطنية.

ثالثا – أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

ألف – المساعي الحميدة والمهام الخاصة التي قام بها ممثلي الخاص

٣٤ – واصل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من خلال بعثاته للمساعي الحميدة وبالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، دعمه للجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام في عدد من بلدان المنطقة، بوسائل منها تعزيز ودعم الحوار السياسي الوطني الشامل للجميع، والإصلاحات الدستورية والديمقراطية، وإجراء عمليات انتخابية سلمية تتسم بالشفافية.

٣٥ – واستجابةً للأزمة التي شهدتها غامبيا في أعقاب الانتخابات، عمل ممثلي الخاص مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للمساعدة في التوصل إلى حل سلمي للأزمة. وأدى دوراً قيادياً في إصدار الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة بياناتٍ مشتركة، ورافق رؤساء دول البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية خلال الزيارات التي قاموا بها إلى بانجول من أجل الوساطة وبذل المساعي الحميدة، وناشد المجتمع الدولي بتقديم الدعم الكامل لمساعي الجماعة الاقتصادية الهادفة إلى ضمان احترام نتائج الانتخابات في غامبيا. وقد قام ممثلي الخاص، مسترشدا في ذلك بقرار مجلس الأمن ٢٣٣٧ (٢٠١٧)، بدور حاسم خلال المفاوضات النهائية التي قادها رئيس غينيا، ألفا كوندي، ورئيس موريتانيا، محمد ولد عبد العزيز، اللذين عينتهما الجماعة الاقتصادية بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، مما أفضى إلى قرار الرئيس السابق بالتنحي عن السلطة.

٣٦ – وعقب رحيل الرئيس السابق في ٢١ كانون الثاني/يناير، قام ممثلي الخاص بزيارة غامبيا خمس مرات لدعم الحكومة في جهودها الرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي، وتعزيز احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وإصلاح قطاع الأمن، وتيسير الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. وعقَد مشاورات منتظمة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وقدّم الدعم لجهود فريق الأمم المتحدة القطري، بسبل منها المساعدة على ضمان التنفيذ في الوقت المناسب لتوصيات البعثة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة إلى غامبيا في شباط/فبراير. وبدعم من فريق مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، شُكل في شباط/فبراير فريقٌ انتقالي مشترك، يضم أعضاءً من الحكومة السابقة والحكومة الحالية. وأكمل الفريق عملية التسليم في نيسان/أبريل. وفي الفترة من ٥ إلى ٧ أيار/مايو، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل معتكفاً لأعضاء الحكومة، ترأسه الرئيس. وركز المعتكف على تعزيز مهارات القيادة التعاونية وعلى تحسين التواصل بين أعضاء الحكومة عن طريق تشجيع النقاش حول الأولويات الرئيسية للحكومة. وفي منتصف أيار/مايو، أوفد المكتب خبير اتصالات استراتيجية إلى بانجول، لتقديم مزيد من المساعدة إلى الحكومة في جهودها الرامية إلى إطلاع السكان على أولوياتها وإنجازاتها.

٣٧ - وفي ١٧ أيار/مايو، عقب التمرد العسكري في كوت ديفوار، الذي بدأ في ٨ أيار/مايو، سافر ممثلي الخاص إلى أبيدجان برفقة رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية، مارسيل دي سوزا، والأمين العام لرئاسة جمهورية غينيا، نبي يوسف كيريدي بانغورا، الموفد من طرف الاتحاد الأفريقي. وكرر الوفد، خلال اجتماعه بالرئيس الحسن واتارا، دعم الأمم المتحدة لجهوده الرامية إلى تعزيز الاستقرار. وأصدر الوفد بيانا صحفيا مشتركا دعا فيه الجهات الفاعلة الوطنية إلى معالجة الخلافات عن طريق الحوار ووفقا لسيادة القانون.

٣٨ - وفي غينيا، واصل ممثلي الخاص، بالتنسيق مع جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية، عمله مع الشركاء الدوليين من أجل تشجيع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة على اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاق السياسي الموقع في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وفي سيراليون، ستُجرى في آذار/مارس ٢٠١٨ أول انتخابات رئاسية منذ انتهاء النزاع دون وجود أي بعثة سلام تابعة للأمم المتحدة في البلد. وتمهيدا لتلك الانتخابات، توجّه ممثلي الخاص في إطار بعثة إلى فريتاون في شباط/فبراير، حيث تشاور مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة بشأن عدد من المسائل، منها عملية استعراض الدستور والتحضيرات الانتخابية. ويواصل دعم الحكومة في جهودها لجمع الأموال اللازمة لتنظيم العملية الانتخابية. وفي يومي ٩ و ١٠ شباط/فبراير، قام بزيارة إلى توغو لإجراء مشاورات مع الرئيس ومع شركاء البلد الدوليين. وأكد مجددا استعداد الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى البلد تمهيدا للانتخابات المحلية.

٣٩ - وخلال اجتماع، عُقد في ٣ أيار/مايو في واغادوغو، مع رئيس بوركينا فاسو، شدد ممثلي الخاص على أهمية متابعة البلد لبرنامج الإصلاحات الدستورية والقضائية وإصلاح قطاع الأمن. وفي الفترة من ٩ إلى ١١ آذار/مارس، اجتمع ممثلي الخاص بالجهات الرئيسية الوطنية والدولية صاحبة المصلحة في موريتانيا، بمن فيهم ممثلو الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وشجعها على مواصلة الحوار السياسي. وإضافة إلى ذلك، ناقش التحديات الأمنية الإقليمية مع رئيس موريتانيا ورئيس وزرائها والأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

٤٠ - وقام ممثلي الخاص، بصفته ممثلي الرفيع المستوى لنيجيريا، بمواصلة عمله الدؤوب مع جميع أصحاب المصلحة في البلد في عدد من المجالات، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ الأولويات الرئيسية للحكومة. وخلال زيارته الأخيرة إلى البلد في نهاية نيسان/أبريل، أجرى مناقشات مع الجهات الوطنية والدولية صاحبة المصلحة بشأن الجهود الرامية إلى تعزيز آليات منع نشوب النزاعات، بوسائل منها تعزيز الهيكل الوطني للسلام. وفي ضوء ما تشهده مختلف أنحاء المنطقة من توترات مرتبطة بالتنقلات الرعوية الموسمية، اجتمع نائب ممثلي الخاص بمفوض الجماعة الاقتصادية المعني بشؤون التجارة والجمارك وحرية الحركة والسياحة، في ٢٥ كانون الثاني/يناير في برايا، لتحليل الحالة واقتراح حلول لها. ومتابعةً لذلك الاجتماع، نظم المكتب اجتماعا في داكار في ٤ أيار/مايو لعرض الاستنتاجات الأولية التي خلصت إليها الدراسة، التي أعدها المكتب عن الرعي والأمن وسبل المعيشة المستدامة في غرب أفريقيا، على خبراء الجماعة الاقتصادية وممثلي السلك الدبلوماسي.

باء – لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٤١ – استمر تأثير انعدام الأمن في منطقة الحدود الشمالية بين الكاميرون ونيجيريا على عمل لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، هاجمت جماعة مسلحة مجهولة وقتلت أربعة من أعضاء فريق الرصد التقني التابع للأمم المتحدة، الذي كان يقوم ببعثة ميدانية في إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ ولاية اللجنة. وتم نشر فريق الرصد التقني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ للإشراف على تشييد ١٦٣ ركيزة، كجزء من أنشطة اللجنة لترسيم الحدود، بحلول نهاية الأسبوع الأول من شهر مارس. وعُلِّقت العمليات عقب الهجوم مباشرة واستُهلّت إجراءات للتحقيق في الحادث. واجتمع ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وهو أيضا رئيس اللجنة المختلطة، مع ممثلي الكاميرون ونيجيريا، واتفق على تعزيز التدابير الأمنية من أجل تيسير استئناف أنشطة اللجنة. وعقد ممثلون للكاميرون ونيجيريا اجتماعا مع إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة واللجنة في جنيف في نيسان/أبريل من أجل وضع بروتوكول جديد للأمن الميداني، واتفقوا على استئناف تشييد الركائز في تشرين الأول/أكتوبر. وعلى الرغم من هذه الانتكاسة، فقد أدرج فريق الرصد التقني أكثر من نصف الركائز المتوخاة في إطار العقد الحالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإضافة إلى ذلك، واصل ممثلي الخاص بذل جهوده لجمع الأموال من أجل تحديد موارد الصندوق الاستئماني الخارج عن الميزانية.

جيم – تعزيز القدرات دون الإقليمية على مواجهة ما يتهدّد السلام والأمن من أخطار شاملة وعابرة للحدود

إصلاح قطاع الأمن

٤٢ – واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل إسداء المشورة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تفعيل إطارها المتعلق بإصلاح قطاع الأمن والحوكمة. وأُوفدت بعثة مشتركة بين الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأوروبي والمكتب إلى غامبيا في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيار/مايو لكفالة وجود فهم مشترك لدى جميع أصحاب المصلحة لاحتياجات إصلاح قطاع الأمن في البلد والمساعدة في وضع خطة للدعم المشترك. وفي بوركينا فاسو، حيث أُطلقت مبادرة تابعة للأمم المتحدة من أجل استدامة السلام في عام ٢٠١٦، أُوفِد أحد كبار مستشاري الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن إلى واغادوغو في شباط/فبراير. وكانت مساهماته مفيدة في إعداد مشروع مرسوم رئاسي يحدد عملية إصلاح قطاع الأمن. ومن المتوقع أن يُوقّع المرسوم قريبا ليصبح قانونا. وتشمل العملية إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات، ستجري تقييما شاملا للقطاع، مع أخذ جميع المبادرات القائمة في الاعتبار. وقد وُوفق في ١٠ آذار/مارس على مشروع يدعمه صندوق بناء السلام لتمديد مهمة كبير المستشارين لمدة سنة واحدة ولتوفير موارد إضافية للعملية. وفي غينيا، واصل فريق الأمم المتحدة الاستشاري المعني بإصلاح قطاع الأمن دعم العملية الوطنية بغية ضمان استدامة هياكل إدارة إصلاح قطاع الأمن وتوليها زمام الأمور على الصعيد الوطني وإدماجها الدائم في إطار تنظيمي من خلال المجلس الأعلى للدفاع الوطني. وفي ٢٩ آذار/مارس، تخرج أول ٣٠٤ أفراد من كلية الشرطة في البلد، التي أعيد افتتاحها في عام ٢٠١٦.

جماعة بوكو حرام

٤٣ - واصل ممثلي الخاص تشجيع الاستجابات الدبلوماسية والأمنية والإنسانية الملائمة للتصدي لأعمال العنف التي ترتكبها جماعة بوكو حرام. وعقب تحديد نيجيريا باعتبارها أحد البلدان الأربعة في العالم التي تواجه خطر مجاعة حقيقيا، واصل ممثلي الخاص الدعوة إلى سداد كل التبرعات التي أعلن عنها في مؤتمر أوسلو للشؤون الإنسانية لنيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد في شباط/فبراير. وفي إطار متابعة الزيارات السابقة التي أجريت في عام ٢٠١٦، قام ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إلى جانب ممثلي الخاص لأفريقيا الوسطى والمدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بزيارة البلدان المتضررة من جماعة بوكو حرام، ولا سيما تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، في الفترة من ١٣ إلى ١٧ شباط/فبراير. وخلال الزيارة، أجرى الوفد مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بشأن سبل تعزيز تدابير مكافحة الإرهاب، وتعزيز التنسيق، ودعم إعادة تأهيل المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم. وإضافة إلى ذلك، ناقش ممثلي الخاص، خلال زيارته إلى نيجيريا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل، الشواغل الأمنية والإنسانية المتعلقة بجماعة بوكو حرام مع أصحاب المصلحة المعنيين. وأُطلِع أثناء الزيارة على المكاسب التي تحققت في الآونة الأخيرة في مجال مكافحة جماعة بوكو حرام في غابة سامبيسا. وأعرب محاوروه عن قلقهم إزاء خطر المجاعة في الشمال الشرقي من البلد، فضلا عن المحنة المستمرة التي يعيشها المشردون داخليا في ولاية بورنو. وبينما أعربت السلطات الاتحادية وسلطات الولايات عن تقديرها للدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، فقد دعت إلى مواصلة توسيع نطاق عمليات توزيع برنامج الأغذية العالمي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى ممثلي الخاص اتصالات مع جهات فاعلة دولية فيما يتعلق بالإفراج عن الفتيات اللاتي اختطفن في منطقة تشيبوك، وواصل تشجيع الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على عقد مؤتمر القمة المشترك الذي طال انتظاره بشأن بوكو حرام بهدف وضع استراتيجية إقليمية.

٤٤ - وبدعم من الاتحاد الأوروبي، واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب العمل مع السلطات النيجيرية من أجل تعزيز استجابات العدالة الجنائية في مجال التصدي للإرهاب، بما في ذلك عن طريق تيسير فعالية التنسيق والتعاون بين الوكالات في التحقيق والمقاضاة في القضايا. وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه، عقد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مسؤولين في نيجيريا اجتماعا ضم مجموعة متنوعة من المؤسسات الحكومية لاستعراض استراتيجية المقاضاة في قضايا الإرهاب ووضع توصيات لاتخاذ تدابير لتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات.

استراتيجية الأمن عبر الحدود في اتحاد نهر مانو

٤٥ - شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالتعاون مع حكومتي كوت ديفوار وليبريا، في حلقة عمل نظمها مكتب دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في يومي ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل في أبيدجان بهدف وضع مشروع لتعزيز التعاون بين المجتمعات الحدودية في البلدين وتعزيز قدرات الوحدات المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة. وستُموّل المشاريع من صندوق بناء السلام وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقد أنشئ ما مجموعه

١٢ وحدة من وحدات الحدود المشتركة هذه في إطار هيكل اتحاد نهر مانو لأمن المعابر الحدودية. وإضافة إلى ذلك، عقد كل من المنظمة الدولية للهجرة والبرنامج الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل اجتماعا في داكار في الفترة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير لمناقشة سبل تعزيز التعاون فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة في سياق التخفيض التدريجي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وخلال الاجتماع، سُلِّط الضوء على ضرورة تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني على نحوٍ أكثر إحكاما في الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط الاتحاد.

القرصنة في خليج غينيا

٤٦ - أحرزت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تقدما في مجال تفعيل مركز التنسيق الأقاليمي في ياوندي. وفي آذار/مارس، وقعت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وكوت ديفوار اتفاقا بشأن المركز الإقليمي للأمن البحري في غرب أفريقيا، ومقره أبيدجان. وواصل ممثلي الخاص العمل مع لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تشجيع غانا على توقيع اتفاق لاستضافة مقر المنطقة واو، التي تتألف من بوركينا فاسو وسيراليون وغانا وكوت ديفوار وليبريا. وكان له أيضا دور مفيد في التوصل إلى اتفاق مع كابو فيردي لاستضافة المقر الرئيسي للمنطقة زاي، التي تشمل السنغال وغامبيا وغينيا وغينيا - بيساو، ومالي. وإضافة إلى ذلك، وبهدف توجيه الجهود التي تبذلها الصين والولايات المتحدة لتعزيز السلام في أفريقيا، حضر ممثلي الخاص اجتماعا تشاوريا نظمه مركز كارتر ومعهد الولايات المتحدة للسلام في واشنطن العاصمة في يومي ١١ و ١٢ نيسان/أبريل، نوقش خلاله التعاون الثلاثي في المجال البحري.

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٤٧ - في الفترة من ٢٠ نيسان/أبريل إلى ١٥ أيار/مايو، أجرى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالاشتراك مع الكيانات الشريكة لمشروع مبادرة سواحل غرب أفريقيا، بما في ذلك إدارة عمليات حفظ السلام والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، تقييمات في ثلاثة من البلدان الأربعة التجريبية في المبادرة، وهي سيراليون وغينيا - بيساو وليبريا. وأشارت الكيانات الشريكة إلى أن المبادرة، التي كانت قد صممت في عام ٢٠٠٩، لا تزال ملائمة للغرض المنشود المتمثل في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات وسائر أنشطة الاتجار غير المشروع. ومع ذلك، لاحظت أن وحدات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لا تزال غير مفعَّلة تفعيلاً كاملاً. وعلى الرغم من قوة الالتزام السياسي، لا تزال الوحدات تعتمد على تمويل المانحين لأنشطة العمليات. وفي حين أن التمويل من ميزانية كل بلد أمر بالغ الأهمية لاستدامة وحدات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على المدى الطويل، فإن التحديات الاقتصادية والأولويات الوطنية المتضاربة حالت دون قيام بعض الحكومات بصرف الأموال المخصصة إلى تلك الوحدات. وتموَّل الوحدات حاليا عن طريق الموظفين المُنتدبين من أجهزة إنفاذ القانون، ومبادرة سواحل غرب أفريقيا، وعمليات السلام التي تُقلّص حاليا. وسيكون استمرار التمويل والدعم من المجتمع الدولي أمرا أساسيا لاستدامة العمليات اليومية للوحدات.

دال – تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

٤٨ – في ٦ آذار/مارس، قدم ممثلي الخاص إحاطة إلى لجنة بناء السلام بشأن الحالة في منطقة الساحل. وحضر أيضا الاجتماع الرابع للمبعوثين الخاصين لمنطقة الساحل الذي استضافته لكسمبرغ والاتحاد الأوروبي في يومي ١٤ و ١٥ آذار/مارس. وعقب اجتماعات تحضيرية عقدتها الأفرقة العاملة الثلاثة التابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وفريق المدير الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في نيسان/أبريل، عقد ممثلي الخاص اجتماعا للجنة التوجيهية للاستراتيجية المتكاملة في ٥ أيار/مايو لمناقشة سبل التعجيل بتوصيات الاستعراض المستقل للاستراتيجية المتكاملة، الذي قدم إلى المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ووافقت اللجنة التوجيهية على أن توجه الاستراتيجية أنشطة الأمم المتحدة في منطقة الساحل، مع التسليم في الوقت ذاته بوجود الأطر الأخرى التي تستخدمها بعض كيانات الأمم المتحدة في المنطقة. واعتُرف، في هذا الصدد، بدور فريق المدير الإقليمي والاستراتيجية المتكاملة باعتباره عنصرا أساسيا لكفالة الاتساق البرنامجي. وفي ١٤ حزيران/يونيه، حضر ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام منبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، الذي عقد في انجمينا برئاسة تشاد. واعتمدت في الاجتماع مجموعة من القرارات لإعادة تنشيط المنبر وآليات الدعم، بما في ذلك من خلال الروابط بين أفرقة العمل التابعة للاستراتيجية المتكاملة والمنبر.

٤٩ – وواصلت الأفرقة العاملة الثلاثة التابعة للاستراتيجية المتكاملة النهوض بتنفيذ البرامج والأنشطة المشتركة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأنجزت عدة مشاريع رائدة في آذار/مارس، بما في ذلك مشروع إدارة الحدود والمجتمعات المحلية الحدودية في منطقة الساحل التابع للبرنامج الإنمائي ومشروع العمل لدعم أنشطة الأمن المادي وإدارة المخزونات للحد من مخاطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها في منطقة الساحل التابع لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا. ويجري حاليا تنفيذ البرنامج المعنون ”تعزيز منطقة الساحل ضد الجريمة والإرهاب“ الذي يضطلع به المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وقد كان له بصفة خاصة دور رئيسي في إنشاء وحدات قضائية متخصصة في بوركينا فاسو لتحسين الاستجابة القانونية في مجال التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وحضرت نائبة ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل اجتماعا عقدته اللجنة التوجيهية لبرنامج الساحل التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في يومي ٥ و ٦ نيسان/أبريل، وكان ذلك دليلا على زيادة التنسيق بين الأمم المتحدة والحكومات الوطنية، فضلا ترسيخ الروابط بين بلدان غرب أفريقيا والمغرب العربي. وفي إطار ركيزة القدرة على التكيف من الاستراتيجية المتكاملة، ساعدت مبادرة صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن توجيه مستقبل منطقة الساحل من خلال العائد الديمغرافي بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل على تمتين الصلات مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. غير أن نقص الأموال أعاق تنفيذ ثلاثة مشاريع رئيسية هامة في إطار الركيزة، وهي تتعلق بدعم الرعي المتسم بالقدرة على التكيف وتعزيز قدرة السكان الرحل والمجتمعات الضعيفة على التكيف والتعجيل بالتقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من أجل زيادة القدرة على التكيف في منطقة الساحل.

٥٠ - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وفي ٦ شباط/فبراير، حضرت نائبة ممثلي الخاص مؤتمر القمة العادي الثالث لرؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الذي عقد في باماكو. وفي إطار متابعة مشاركتها، قدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الدعم التقني في الأعمال التحضيرية للمفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة المشتركة المقترح في مؤتمر القمة. وقادت نائبة ممثلي الخاص والأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في نواكشوط في يومي ٦ و ٧ آذار/مارس، استعراض خريطة الطريق للتعاون بين الأمم المتحدة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي أقرت منهجية جديدة لتطوير المشاريع المشتركة وجمع الأموال.

٥١ - وشارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، عن طريق خلية الاتصال التابعة له في نواكشوط، في سلسلة من الاجتماعات مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، من أجل تعزيز أوجه التآزر دعما للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. واستجابة لقرار مجلس الأمن ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، كثف المكتب أيضا تعاونه مع البعثة المتكاملة في أفريقيا الوسطى ويسر مساهمة البعثة في استعراض خريطة الطريق. وتعاونت الخلية أيضا مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتعزيز إدماج اعتبارات حقوق الإنسان في عمل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لتيسير تعيين مستشار للشؤون الجنسانية داخل الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية.

٥٢ - ودعم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مبادرات المجموعة الخماسية في مكافحة التطرف العنيف، مع كفالة اتباع الجهات الفاعلة الإقليمية التابعة للأمم المتحدة نهجا منسقا في تفعيل خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف لسنة ٢٠١٦. وفي يومي ٨ و ٩ آذار/مارس، نظم المكتب والأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية اجتماعا للخبراء الوطنيين في خلية المجموعة الخماسية من أجل منع تغذية نزعة التطرف. ونظر الاجتماع في إجراءات التشغيل الموحدة ووضع خطط عمل للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، بما في ذلك أنشطة التوعية المجتمعية والإعلامية وأنشطة الاتصال بالهيئات الدينية. وقدم المكتب المساعدة لإنشاء مركز المجموعة الخماسية لتحليل التهديدات والإنذار المبكر، الذي بدأ عملياته في نواكشوط في حزيران/يونيه. وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو، ساهم المكتب أيضا في حلقة العمل الإقليمية الثالثة للاتحاد الأفريقي لمنع التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف، التي عقدت في نواكشوط، بالتعاون مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي. وفي يومي ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه، شارك ممثلي الخاص في المحادثات الإقليمية الثانية لمنع التطرف العنيف بشأن موضوع ”الاستثمار في السلام ومنع العنف في منطقة الساحل - الصحراء الكبرى“ التي نظمها المعهد الدولي للسلام وحكومة سويسرا.

هاء - تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٥٣ - في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الدورة العادية السادسة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب. وقد سبق هذه الدورة عقد منتدى للمنظمات غير الحكومية شارك المكتب خلاله في رئاسة فريق معني بالإفلات من العقاب

والعدالة وحقوق الإنسان في سياق التطرف العنيف في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وعلى هامش الدورة، نظم المكتب أيضا جلستي حوار بشأن مسائل تتصل بحقوق الإنسان والحوكمة وسيادة القانون، حيث دعا المشاركون خلالهما إلى زيادة الشفافية فيما يتعلق بالإصابات بين المدنيين في عمليات مكافحة الإرهاب، ولا سيما في حوض بحيرة تشاد. ودعما لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، نظم كل من المنظمة الدولية للفرانكوفونية ومفوضية حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمكتب، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس، حلقة عمل تدريبية لـ ٢٦ مدربا من وزارة الأمن وحماية المدنيين في مالي وموظفين من وسائط الإعلام، مما أسفر عن اعتماد خطة عمل تهدف إلى المحافظة على النظام واحترام حرية التعبير.

٥٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز المكتب جهوده الرامية إلى تعزيز دور المرأة والشباب في منع النزاعات على إيجاد أوجه تآزر بين المنظمات الإقليمية والتوعية بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وبالقرارات اللاحقة المتعلقة بالمرأة والشباب والسلام والأمن. وشارك ممثلو المكتب في اجتماع لوزراء الشؤون الجنسانية وشؤون المرأة من البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية في أوائل شباط/فبراير، وحضر دورة تخطيط مشتركة مع الجماعة الاقتصادية وكيانات الأمم المتحدة في ٤ أيار/مايو، ووجه كلمة إلى شبكة القيادات النسائية الشابة التابعة للجماعة الاقتصادية في منتدى إقليمي عقد في الفترة من ١٠ إلى ١٤ حزيران/يونيه. وبالتعاون مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ناقش المكتب قضايا تتصل بالمنظور الجنساني والتطرف وتغذية نزعة التطرف في حلقة عمل عقدت في نواكشوط في يومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير، وساهم في حوار رفيع المستوى يرمي إلى تعزيز القيادة النسائية في منع التطرف العنيف أجري في باماكو في يومي ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير. وقبيل الحوار، شارك المكتب في اجتماع لإنشاء منتدى المرأة التابع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وأسفر الاجتماع عن اعتماد خريطة طريق للتنفيذ. وفي سياق عمله كأمانة للفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، استضاف المكتب في داكار في ٢٦ كانون الثاني/يناير، اجتماع التخطيط السنوي للفريق ويسر تنظيم ثلاث جلسات حوار مواضيعية في آذار/مارس ونيسان/أبريل.

٥٥ - وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣١ آذار/مارس، يسر المكتب إيفاد بعثة للفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل إلى غامبيا. واجتمع الفريق العامل مع المنظمات النسائية والشبابية المحلية، فضلا عن السلطات الوطنية، بما في ذلك اجتماع مع رئيس غامبيا، لاستكشاف سبل تعزيز مساهمة النساء والشباب في خطة الحكومة للسلام والتنمية. وفي ٣٠ آذار/مارس، اجتمع ممثلي الخاص مع المدير الجديد لمركز الجماعة الاقتصادية للنهوض بالمرأة لمناقشة دعم المكتب لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمسائل الجنسانية في غرب أفريقيا.

٥٦ - وفي ٩ أيار/مايو، حضر ممثلي الخاص اجتماعا وزاريا في بانجول نظمته الجماعة الاقتصادية ومفوضية شؤون اللاجئين بشأن القضاء على انعدام الجنسية في غرب أفريقيا. وشدد في كلمته الرئيسية على ضرورة الاستجابة الإقليمية لهذه المسألة. وخلال الاجتماع، أجاز ممثلو الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية خطة عمل للقضاء على انعدام الجنسية بحلول عام ٢٠٢٤ تتضمن تدابير محددة لتحديد حالات انعدام الجنسية، ومنع حدوثه والحد منه والتوعية بشأنه. وستُقدّم خطة العمل إلى مجلس وزراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل اعتمادها بوصفها صكا ملزما قانونا.

رابعا – ملاحظات وتوصيات

٥٧ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك عدة تطورات إيجابية في الحالة العامة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وقد سررت خصوصا بالانتقال السلمي للسلطة في غامبيا، وهو ما دل على النضج الديمقراطي لشعبها وأبرز التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات الدولية صاحبة المصلحة. وأشجع القيادة السياسية في غامبيا على مواصلة تعزيز المصالحة الوطنية وإرساء أسس الحكم القائم على المساءلة والنمو المستدام. كما أدعو الشركاء الدوليين إلى دعم غامبيا في هذا المنعطف الحرج.

٥٨ – وأثني على سلطات بوركينافاسو لما أحرزته من تقدم، بدعم من الأمم المتحدة، في إصلاح قطاع الأمن وإعادة تنظيمه وتدعيم المصالحة الوطنية. وأدعو الشركاء من المؤسسات والجهات المانحة إلى ضمان التنسيق الوثيق مع البلد ودعم جهوده للحفاظ على السلام وتوطيد الاستقرار والمكاسب الديمقراطية.

٥٩ – وإنني أرحب بعودة الهدوء في كوت ديفوار في أعقاب القلاقل التي أوجدتها العناصر العسكرية في أيار/مايو، وأشيد بالحكومة لما اتخذته من تدابير لاستعادة النظام. وأؤكد مجددا التزام الأمم المتحدة بدعم الجهود التي تبذلها الحكومة للحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس على صعيد السلام والاستقرار. وعقب إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٣٠ حزيران/يونيه، سيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل رصد التطورات في البلد في سياق ولايته الإقليمية. ومع تقلص الأثر الناجم عن وجود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في غرب أفريقيا مع نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا المتوقعة في آذار/مارس ٢٠١٨، ستتزايد أهمية دور المكتب في المساعدة على صون ما أُحرز من إنجازات في توطيد السلام في بلدان مرحلة ما بعد النزاع.

٦٠ – ويشجعني على التفاؤل التقدم الذي تحرزه بعض بلدان المنطقة في مكافحة الفساد، الذي ما زال يضر بالحكم الرشيد، ويفقد سلطة الدولة شرعيتها ويقوض جهود مكافحة التطرف العنيف. وأثني على حكومة نيجيريا، على وجه الخصوص، بسبب المكاسب التي تحققت في هذا المجال. وأزجي التهاني أيضا بجهود التوعية التي تقوم بها السلطات النيجيرية في دلتا النيجر، مما أدى إلى انخفاض العنف في المنطقة.

٦١ – وأرحب بما يُبذل من جهود من أجل تنفيذ الإصلاحات السياسية والدستورية في عدة بلدان في المنطقة، فضلا عن الخطوات المتخذة لتعزيز حماية حقوق الإنسان، وأحث الجهات الوطنية صاحبة المصلحة على مواصلة المشاركة في الحوار بروح من التسامح وعدم الإقصاء. وفي هذا الصدد، أهيب بالجهات المعنية الوطنية العمل معا لتيسير إجراء الانتخابات المحلية، حيثما يحين أجلها، كما أحثها على العمل من أجل زيادة عدد النساء المعينات في المناصب الحكومية العليا وفقا للالتزامات الوطنية والإقليمية.

٦٢ – وما زال يساورني القلق إزاء شيوع تهديدات الإرهابيين والمتطرفين الذين يستخدمون العنف في المنطقة، وإزاء الصلات التي تربطهم بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأرحب، في هذا الصدد، بالروح القيادية التي أبدتها البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة. وإنني أؤيد إنشاء القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والنشر الوشيك لأفرادها البالغ عددهم

٠٠٠ ٥ فرد. وأود أيضا أن أثني على جهود البلدان المشاركة في فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، مما أدى إلى خفض القدرات التشغيلية لجماعة بوكو حرام وتقليص نطاقها الجغرافي. وألاحظ مع القلق أن استمرار الهجمات على الأهداف العسكرية والمدنية يعيق جهود إعادة التوطين والتأهيل ويوفر بذلك تربة خصبة للتطرف. وأشجع البلدان المتضررة على إقامة شراكة أقوى فيما بينها، وكذلك بينها وبين المنظمات الإقليمية ومنها الاتحاد الأفريقي، وأكرر دعوتي إلى تنفيذ جميع عمليات مكافحة التمرد في امتثال تام للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. وأرحب بحرارة بإطلاق سراح ٨٢ فتاة من ''فتيات تشيبوك'' وأشجع الجهود المستمرة الرامية إلى إطلاق سراح المزيد من المختطفين لدى جماعة بوكو حرام.

٦٣ - وبينما أرحب بالمساعدة الإنسانية المقدمة بالفعل من الشركاء الإقليميين والدوليين إلى البلدان المتضررة من جماعة بوكو حرام، لا يزال يساورني بالغ القلق إزاء انعدام الأمن الغذائي في المنطقة. وأحث الجهات المانحة على دعم الاستجابة الإنسانية في منطقة حوض بحيرة تشاد، التي ما زالت تعاني من نقص التمويل بشكل خطير، وعلى سرعة صرف الأموال المتعهد بها في مؤتمر أوسلو للمساعدة الإنسانية لنيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد، الذي عقد في شباط/فبراير. وأحث أيضا المجتمع الدولي على دعم الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة التي تسببت فيها جماعة بوكو حرام. وأرحب بزيارة وفد من مجلس الأمن إلى منطقة بحيرة تشاد، وجهت الانتباه إلى هذه الأزمة المهملة.

٦٤ - وأثني على التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين من أجل توطيد الاستقرار في منطقة الساحل، وأجدد التأكيد على حرص الأمم المتحدة على ضمان التنفيذ الفعلي لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وأثني على الجهات المانحة لما قدمته من دعم سخي إلى المنطقة وأشجع حكومات المنطقة وشركاء التنمية على استكشاف سبل مبتكرة لاستخدام هذه الموارد من أجل إحداث أثر إنمائي أكبر. كما أدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة الظروف الأمنية والسياسية اللازمة لتنفيذ المساعدة الإنمائية في منطقة الساحل.

٦٥ - وأدين الهجوم المأساوي الذي وقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ضد فريق الرصد التقني التابع للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، مما أسفر عن مقتل أربعة من أفراد اللجنة، وأتطلع إلى استكمال التحقيق في الحادث من جانب السلطات المختصة. وأرحب بسرعة التدابير المتخذة لتعزيز الأمن واستئناف أنشطة ترسيم الحدود بغية إنفاذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٦٦ - وأود أن أعرب عن عميق تقديري لحكومات غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وللاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل واتحاد نهر مانو ولجنة خليج غينيا ولجنة حوض بحيرة تشاد على مواصلة التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. أعرب أيضا عن تقديري لكيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى على شراكتها الوثيقة مع المكتب في تنفيذ ولايته. وأود أن أعرب عن فائق تقديري لممثلي الخاص ولموظفي المكتب وموظفي لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة على ما يبذلونه من جهود مستمرة لتوطيد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.